AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : 517 700 Fax : 5130 36
website : www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30 يناير 2018

Assembly/AU/5(XXX)

مذكرة مفاهيمية
حول مشروع المجلس الأفريقي لمكافحة الفساد
(مشروع 2018)

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115182072

مذكرة مفاهيمية
حول مشروع المجلس الأفريقي لمكافحة الفساد
(مشروع 2018)

تحت موضوع:

" كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام لتحويل أفريقيا"

تمهيد

إن الطموح 3 من أجندة 2063 من أجل تحول أفريقيا يسعى إلى غرس ثقافة شاملة للحكم الرشيد والقيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. ويعترف الطموح رقم 4 بأن القيم / المبادئ المذكورة أعلاه هي شروط مسبقة ضرورية لتحقيق قارة سلمية خالية من الصراعات.

وبإعلان عام 2018 السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، أعطت أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي دفعة قوية إلى الأمام لجهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد أفريقيا سلمية وآمنة. في الحقيقة الفساد قاتل.

فالفساد يؤثر على حياة الناس اليومية، بدءا بالطرق التي بنيت بشكل سيء، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والأدوية، والجريمة والعنف في مجتمعاتنا والعابرة للحدود، والخيارات السياسية المشوهة بالأموال والجشع.

قد تم القيام بالكثير على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية منذ اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد. وقد قامت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالتوعية حول الآثار المدمرة للفساد على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حد سواء. حيث قامت بتنفيذ حملات دعائية للتأثير على الخطط الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية التي تطالب بالتغيير المنهجي. وبالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، فقد التزمت بمعايير مكافحة الفساد المقبولة عالميا، ووضعت أدوات/نهجا مبتكرة وأجرت بحوثا لتعميق فهمنا الجماعي للفساد وأوجهه السلبية الكثيرة.

ويحدوني الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني مع المواطنين (النساء والرجال والشباب على حد سواء) وأجهزة الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة الآخرين معا في عام 2018 وما بعده لرفع عبء الفساد من حياة الملايين من الأفريقيين المتضررين، ولا سيما الفقراء والمهمشين في مجتمعاتنا.

توقيع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

سعادة السيد موسى فكي محمد

مقدمة

إن اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد في عام 2003 ودخولها السريع حيز النفاذ عام 2006 بعث الأمل في نفوس الكثيرين في أفريقيا في أن الحكومات في جميع أنحاء القارة عازمة على مكافحة الفساد. وقد مضت خمسة عشر (15) سنة، والفساد يعزز نفوذه في القارة، متخذا أوجها عدة. حيث يقوض أمن أفريقيا ويسبب أضرارا اقتصادية فادحة وينتهك حقوق الإنسان.

تعترف أجندة 2063 بأن الحكم الرشيد هو أحد الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق أفريقيا مزدهرة وسلمية. وهذا يعطي شعورا بالإلحاح لمحاربة الفساد إذا ما أريد إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، بعد عامين فقط من الآن.

إن الفشل في التصدي للفساد يعرقل النمو المستدام على المدى الطويل ويقوض التنمية البشرية. فالفقراء هم الأكثر معاناة من الفساد. وتؤدي عدم المساواة في القوة والديناميات الجنسانية إلى جعل النساء والفتيات أكثر تعرضا لتأثير الفساد.

يبرز تقرير مبيكي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة كيف أن الفساد وضعف آليات الشفافية يفسحان المجال للتحايل الضريبي، والفوضى التجارية الخاطئة، والتسعير السيئ للتحويلات، والعديد من الطرق الأخرى المستخدمة لحرمان أفريقيا من جني ثمار مواردها. إن خمسين مليار دولار المتدفق من أفريقيا سنويا من خلال المؤسسات المالية الدولية كان بالإمكان استخدامها لخلق فرص عمل للشباب الذين يضطرون الآن إلى الهجرة غير القانونية سعيا للحصول على فرص أفضل للعيش.

وتقدم مذكرة المفاهيم هذه الأساس المنطقي لإعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد. كما يحدد التدخلات التي ستبذل، بقيادة مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، والاتحاد الأفريقي، وأجهزته، والدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع المواطنين (النساء والرجال والشباب على حد سواء)، خلال دورة العام الحالي وما بعده.

ويأمل المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في إقامة شراكة مع الدول الأعضاء والجهات الداعمة للقارة في تنفيذ الأنشطة المحددة التي تركز على ما يلي:

- تعميق العزم والتركيز والخبرة لمعالجة جوانب الفساد الكثيرة التي تواجه أفريقيا؛
- توسيع نطاق جهود الدعوة وزيادة فعاليتها؛
- تعزيز وتوسيع الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة من خلال التعاون الاستراتيجي الذي يهدف إلى محاربة الفساد في القارة.

توقيع رئيس مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد
سعادة بيغوتو مياروم

السياق والتبرير

1. كان اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 11 يوليو 2003 بمثابة اعتراف واضح بالآثار السلبية للفساد وآثاره المدمرة على التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقارة. وتبين المادة 4 (م) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي[1] والطموح رقم (3) من أجندة 2063 التزام القادة الأفريقيين القوي بترسيخ ثقافة سيادة القانون والحكم الرشيد. ويذهب الطموح رقم (3) من أجندة عام 2063 إلى القول بأنه بحلول عام 2063 سوف يكون الفساد والإفلات من العقاب من ذكريات الماضي؛

[1] الطموح 3: أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

2. يشكل دخول اتفاقية منع الفساد ومكافحته حيز النفاذ على وجه السرعة دليلا على عزيمة الزعماء الأفريقيين على العمل كمسألة ذات أولوية من أجل مكافحة آفة الفساد[2]؛

3. تنص المادة 22 من الاتفاقية على إنشاء المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد داخل الاتحاد الأفريقي. وقد تأسس المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد وبدأ في العمل عام 2009، مع الاضطلاع بالمهام التالية:

- تعزيز وتشجيع وتطبيق تدابير مكافحة الفساد في القارة؛
- جمع وتوثيق المعلومات عن طبيعة ونطاق الفساد والجرائم ذات الصلة في أفريقيا؛
- وضع منهجيات لتحليل طبيعة ومدى الفساد في أفريقيا، ونشر المعلومات وتوعية الجمهور بالآثار السلبية للفساد وما يتصل به من جرائم؛
- إسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية التعامل مع آفة الفساد والجرائم ذات الصلة في ولاياتها القضائية المحلية؛
- جمع المعلومات وتحليل سلوك وسلوك مؤسسات الفساد متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا ونشر هذه المعلومات على السلطات الوطنية المذكورة في المادة 18(1) من الاتفاقية؛
- وضع قواعد سلوك منسقة للموظفين العموميين والتشجيع على اعتمادها؛
- إقامة شراكات مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجتمع المدني الأفريقي، والمنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتيسير الحوار في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة؛
- تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي على أساس منتظم بشأن التقدم الذي تحرزه كل دولة طرف في مجال الامتثال لأحكام الاتفاقية؛ و
- القيام بأي مهمة أخرى تتعلق بالفساد والجرائم ذات الصلة التي قد تسند إليها من قبل أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي.

4. تعتبر اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد أداة أساسية تتضمن أحكاما يمكن أن تتصدى لتحدي الفساد في القارة. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا التزمت الدول الأعضاء عمليا بالتصديق عليها وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. وتعد الاتفاقية واحدة من الصكوك العالمية الشهيرة لمكافحة الفساد ولكنها لم تسفر عن نتائج تذكر بسبب ضعف الالتزام والتنفيذ من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن المفارقات أن عددا أكبر من البلدان الأفريقية صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدلا من الاتفاقية. وحتى تاريخه، لم تصدق سوى ثمانية وثلاثين دولة (38) دولة عضوا على الاتفاقية وأصبحت دول أطراف فيها. ومن ثم يتحتم على المجلس أن يتلقى الموارد الكافية (المالية والبشرية والتكنولوجية والهياكل الأساسية وما إلى ذلك) حتى يتمكن من أداء مهامه بفعالية وتعزيز مكافحة الفساد؛

5. من أجل تعزيز ثقافة الديمقراطية وضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون، اعتمد الاتحاد الأفريقي الصكوك التالية التي تكمل الاتفاقية:

[2] دخلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006، بعد ثلاث سنوات فقط من اعتماده

- الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد: اعتمد في 30 يناير 2007؛ المادة 2 (9).
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة: اعتمد في 31 يناير 2011؛ المادة 12
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية: اعتمد في 27 يونيو 2014؛ المادة 14

6. وتبين المادة 4 (م) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي3 والطموح (3) من أجندة 2063 الالتزام القوي للقادة الأفريقيين بترسيخ ثقافة سيادة القانون والحكم الرشيد. ويذهب الطموح (3) من أجندة عام 2063 إلى القول بأنه بحلول عام 2063 سوف يكون الفساد والإفلات من العقاب من ذكريات الماضي؛

7. يمتلك الاتحاد الأفريقي مجموعة كبيرة من الأطر المعيارية التقدمية المتعلقة بالانتخابات والديمقراطية والحكم الفعال والمتجاوب في القارة. وتشكل هذه الأطر القيم الأفريقية المشتركة، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وسلمية، وحكومة فعالة وفاعلة تقدم الخدمات لمواطنيها بطريقة خالية من الفساد، وحكومة شفافة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة تستجيب لمطالب المواطنين والتجنب عمدا الرضوخ لمصالح الشركات القوية. فالحكم الديمقراطي للموارد الطبيعية للقارة يرتبط ارتباطا وثيقا بفعالية واستجابة الحكم في أفريقيا؛

8. وتشير التقديرات المحافظة، وفقا لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (تقرير مبيكي) إلى أن أفريقيا تفقد خمسين (50) مليار دولار أمريكي كل عام من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. وقد بلغت الخسارة تريليون دولار في السنوات الخمسين الماضية؛ وتعزى 60٪ من هذه الخسائر إلى تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من الضرائب.

9. تم إحراز تقدم كبير في مجال مكافحة الفساد في العقدين الأخيرين في أفريقيا. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أكثر من شركاء راغبين في هذا المسعى، حيث اتخذت مبادرات وتدابير على مستواها للتعبير عن الاتحاد الأفريقي للحزب الشيوعي الصيني، ولا سيما من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لمكافحة الفساد. ونتيجة لذلك، وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة تحديات مستمرة في مجال الفساد، فقد قطعت خطوات كبيرة وأحرزت بعض الإنجازات الجديرة بالملاحظة. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا تواجه العديد من التحديات الفساد، وأهمها الاستيلاء على الدولة من قبل مصالح الشركات القوية.

10. وقد كشف الاجتماع التفاعلي الأول بين البرلمان الأفريقي والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد والمجتمع المدني في 3 و 4 أغسطس 2016 الحاجة إلى إقامة تحالفات وتبادل الأفكار وزيادة الإرادة السياسية إلى أقصى حد ممكن، حيث تقوم مختلف أصحاب المصلحة "بتوحيد جهودها معا للتصدي الجماعي للفساد". وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الحوار الرفيع المستوى بشأن الأحزاب السياسية والعنف الانتخابي في أفريقيا (برايا، سبتمبر 2016) أن الفساد السياسي والانتخابي يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام نزاهة الانتخابات في أفريقيا.

[3] الطموح 3: أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

11. تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في التصدي لآفة الفساد، ولا سيما من خلال الدعوة ورصد جهود الدول (على جميع المستويات) والمنظمات الحكومية الدولية، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى نهج أكثر توحيدا واستراتيجية بشأن مكافحة الفساد. وقد توصل المنتدى الثاني للمجتمع المدني حول المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد الذي عقد في الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2016 في أروشا/ تنزانيا، إلى أن جهود مكافحة الفساد تكون أكثر فعالية، عندما يكون جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الحكومات والبرلمانيون وغير الحكوميين والجهات الفاعلة، وما إلى ذلك) يتبعون نهجا أكثر شمولية واستراتيجية وتنسيقا.

لماذا إعلان عام 2018 سنة إفريقية لمكافحة الفساد؟

12. لا يزال الفساد يعيق الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، والتحول الاجتماعي والاقتصادي، والسلام والأمن في الدول الأعضاء. وقد وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي صكوكا تنظيمية جديرة بالثناء وأنشأت مؤسسات مختلفة لمكافحة الفساد في أفريقيا؛ ومع ذلك لا يزال التحدي ماثلا فيما يتعلق في الالتزام بالنهج المؤسسي لمكافحة الفساد من جهة وسد الفجوة بين وضع والمعايير وتنفيذ هذه المعايير من خلال السياسات الملائمة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية من جهة أخرى. وإذا لم يتم التصدي للفساد في أفريقيا، فإن أجندة أفريقيا 2063 وخطة عملها العشرية الأولى والخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 ورؤية عام 2020 بشأن إسكات البنادق قد لا تسفر عن النتائج المتوقعة؛

13. وبعد مرور خمسة عشر (15) عاما على اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، يتيح عام 2018 فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتقييم ما يتعين القيام به، ووضع استراتيجيات جديدة للتصدي بشكل مناسب لتحديات الفساد الجديدة.

14. في حين شهدت القارة نموا اقتصاديا واجتماعيا مستمرا على مدى العقدين الماضيين، تفاقمت ثقة الجمهور بالتركيز على الأولويات والمكافآت على المدى القريب، التي يدفعها الفساد، وسياسة دورة الانتخابات، أو أهداف النتائج الفصلية التي كثيرا ما تتركها والشباب أسوأ حالا من آبائهم. وبدلا من الطموح إلى مستقبل مستدام يعمل للجميع، ترك الكثيرون لديهم شعور باليأس إزاء المثل العليا للتقدم والتكنولوجيا والتجارة والعولمة بسبب بروز وعدم المساواة الذي يعززه الفساد.

15. ومن خلال التعبئة المستمرة للشعب الأفريقي والشتات، هناك على نحو متزايد ملكية الناس وحشدهم ضد الفساد. ومع ذلك، فإن القبول/التسامح الاجتماعي للفساد لا يزال مرتفعا جدا. ولهذا السبب فإن إعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد هو فرصة إلهام الجميع لاحتضان أدوات ومقاربات مبتكرة ومضاربة للفساد موجودة حاليا.

16. وسيتيح إعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد، تحت عنوان: "الفوز بمكافحة الفساد، وهو طريق مستدام لتحويل أفريقيا، فرصة أخرى لتعزيز المكاسب التي تحققت على مر السنين، وضمان تعاون أفضل، والمساعدة القانونية المتبادلة، وضمان تعاون دولي أقوى في التعامل مع الفساد.

أهداف السنة الأفريقية لمكافحة الفساد

الهدف العام

17. يتمثل الهدف العام للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد في تعزيز مكافحة الفساد والإفلات من العقاب على القارة بوصفها طريقا مستداما لأفريقيا المزدهرة والسلمية.

الأهداف الخاصة

18. تشمل الأهداف الخاصة للاحتفال ما يلي:

1) تقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة الفساد؛ واعتماد أفضل الممارسات منذ بدء نفاذ الاتفاقية؛

2) زيادة المساحة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال الاتصالات الجديدة، ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد في أفريقيا؛

3) تقييم مستوى التصديق على الصكوك الدولية والقارية والصكوك الدولية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على مكافحة الفساد على الصعيد الوطني وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. وتشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات وخطط عمل وبرامج من أجل تعزيز مكافحة الفساد في أفريقيا؛

4) بناء موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول الأفريقية الموجودة لدى الولايات القضائية الأجنبية؛

5) تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الفساد؛ ولا سيما تلك التي تسعى إلى وضع سياسات وخطط عمل وبرامج؛

6) المساهمة في تعزيز تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

19. من المأمول أن يشرع أصحاب المصلحة والشركاء في تنسيق حملات التوعية والدعوة والرصد على جميع المستويات (السياسية والمؤسسية ومنظمات المجتمع المدني والمستويات الوطنية والمجتمعية) وزيادة التبني من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

النتائج المتوقعة للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد

20. في نهاية السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، من المتوقع أن:

1) يتضاعف عدد المبادرات التي يقودها المواطنون والمدعومون من الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الفساد في جميع أنحاء أفريقيا، مع زيادة التعريف في جميع أنحاء القارة بمخاطر الفساد على التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا؛

2) ستكون هناك زيادة في مشاركة المواطنين والمؤسسات الحكومية في الصكوك والتدابير الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد؛

3) ستكون هناك زيادة في إضفاء الطابع المحلي وتنفيذ جميع صكوك الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية[4] التي لها محامل لمكافحة الفساد على المستويات المحلية والوطنية والقارية؛

[4] يتم إيلاء اهتمام خاص لمنطقة وسط أفريقيا التي تتخلف عن المجموعات لاقتصادية الإقليمية الأخري من حيث مكافحة الفساد وأدوات الحكم الرشيد

4) تساهم مكافحة الفساد مساهمة كبيرة في تحقيق أجندة 2063؛ وتنفيذ خطط التنمية الأخرى ذات الصلة التي تستهدف التنمية المستدامة للقارة؛

الأنشطة المخصصة للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد

21. لضمان تحقيق الأهداف المبينة أعلاه، من المقرر أن تبدأ سلسلة من الأنشطة في عام 2017، تتستمر طيلة عام 2018 بأكمله، لتقييم المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال مكافحة الفساد، واستعراض حالة الفساد في القارة ، وتقييم ما يتعين القيام به لخلق ثقافة النزاهة في القارة، واستكشاف أفضل السبل لمعالجة التحديات المتبقية.

22. تم تنظيم الأنشطة في 4 مجموعات هي الأنشطة التحضيرية والاستشارية؛ وتوليد المعارف وإدارتها؛ والدعوة والتوعية، والحوار المتعدد القطاعات

23. وكجزء من الأنشطة، تم اقتراح خطة اتصال تشمل الشركاء والمشاهير الأفريقيين كمؤيدين للدعوة إلى مكافحة الفساد في أفريقيا. وتقترح الخطة رسالة واضحة ترتبط بأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. وهناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى بناء علامة تجارية عن طريق إشراك وسائط الإعلام واستخدام أدوات الاتصال الحديثة، مثل أدوات التلفزيون والأدوات الإلكترونية لتعميم رسالة السنة الأفريقية لمكافحة الفساد.

الأنشطة المقترحة والجداول الزمنية

24. يرجى الاطلاع على الملحق المرفق.

التمويل

25. في حين يتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من التمويل من الاتحاد الأفريقي، سيطلب الدعم أيضا من الشركاء في جميع أنحاء العالم. وسيشمل الشركاء المحتملون، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1) الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (سيتم تحديدها)
2) البنك الأفريقي للتنمية
3) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
4) الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)
5) الاتحاد الأوروبي،
6) البنك الدولي،
7) الوكالة الأمانية للتعاون الدولي
8) المنظمة الدولية للفرانكوفونية
9) أمانة الكومنولث
10) الحكومات الأجنبية (مثل أستراليا وكندا والصين والدنمارك والهند ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)

11) الشركات الخاصة الأفريقية (سيتم تحديدها)

12) المؤسسات الأفريقية الخاصة (أي: تروست أفريكا)

13) الأثرياء الأفرقيون (سيتم تحديدهم).

الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

26. في حين تشارك جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، فإن أجهزة التنسيق الرئيسية هي المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، ومنصة المنظومة الأفريقية للحكم ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة من خلال إدارة الشؤون السياسية.

27. سيقوم فخامة الرئيس محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية بتوجيه الاتجاه السياسي العام

28. ستقوم لجنة مكونة من أمانة المنظومة الأفريقية للحكم وأعضاء منظمة المنظموة الأفريقية للحكم وممثلين عن جمهورية نيجيريا الاتحادية بتنسيق المشروع على المستوى الفني والتشغيلي.

29. ستقدم لجنة التنسيق تقارير دورية إلى رئيس المفوضية وأجهزة صنع السياسات المطلوبة والمناصر. وستكون اللجنة التوجيهية أيضا مسئولة عن رصد وتقييم البرنامج.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2018-01-29

Concept note on the African Anti-Corruption Year (Project 2018) on the Theme: “Winning the Fight against Corruption: a Sustainable Path to Africa’s Transformation”

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9015

Downloaded from African Union Common Repository